20051208-00078-R

السفير

2005/12/08

local

لجنة أهالي المخطوفين تهدد برفع دعوى على الدولة إن سيّس ملفهم <<ندعو أصحاب خرائط طرق المقابر الجماعية للكشف عن زنودهم>>

ضحى شمس

بعيون محمرة من التحديق في شاشة الكومبيوتر، وعلى وقع رنين هاتفيها الخلوي والثابت، أستقبلتنا وداد حلواني رئيسة لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين. لم يكن أغلب المتصلين من عائلات المخطوفين والمفقودين، والذين أحسوا مثلها، امام المشاهد التي بثتها وسائل الاعلام توتر الاقتراب من حقيقة مصير ذويهم. كثيرون ممن أتصلوا كانوا.. وافدين جددا! أي اهالي مفقودين لم يتكلموا قبل الآن ولم يشاركوا لا في ملء أستمارة ولا في احتجاج. صامتين كانوا، لا ينبسون ببنت شفة، ليأسهم من عدالة دولة أستولى عليها المتحاربون بعد ان أصدروا عن انفسهم عفوا عاما من دون اكتراث بسؤال اهل الفقيد رأيهم في ذلك. لكن يبدو أن منظر العظام التي بدت في قعر تلك البئر على التلفزيون، حركت آمالاً كانوا قد دفنوها في ما يماثل تلك القبور الجماعية المتوارية على كامل الأراضي اللبنانية. وفي اللقاء اعلنت وداد حلواني انهم باشروا زيارات لزعماء قوى سياسية وميليشيات سابقة في تحرك يهدف الى الكشف عن مصير كل المفقودين والمخطوفين على الأراضي اللبنانية. كما كشفت عن نية اللجنة رفع دعوى على الدولة اللبنانية في حال سيّست ملف المقابر الجماعية وانتقت فقط ما يناسبها كشفه منه.

<<الساعة ستة وربع، في اليوم التالي لشيوع خبر المقبرة الجماعية، صباحا طبعا، رن هاتفي>>. تقول وداد ردا على سؤال حول أثر العثور على مقابر جماعية على أهالي المفقودين. ثم تتابع <<كانت والدة احد المخطوفين ..أعرفها. لكن منذ ثلاثة أيام وانا اتلقى الكثير من الاتصالات من أشخاص لا أعرفهم يتصلون بنا للمرة الأولى>>. نسألها ألن يعيد ذلك التشكيك بعدد المخطوفين والمفقودين الذي أعترفت به الدولة عبر لجنتيها الاولى والثانية اي ٢٨٤٦ مفقودا، ويعيد إحياء التساؤل حول الرقم ١٧ الفا الذي كانت قد تبنته منظمة العفو الدولية؟ فتقول <<عملنا كلجنة اهالي على تلك اللوائح الرسمية وقارناها بما عندنا وأزلنا الأسماء المتكررة ووصلنا الى رقم ٢٣١٢. لكن ما يحصل الآن يدل أن عمل اللجنتين لم يغط كل المفقودين بدليل اننا في كل تحرك نجد وافدين جددا ونتلقى اتصالات من اشخاص لم يكونوا قد سمعوا من قبل بنا. كما ان هناك أعتبارات اخرى من نوع ان هناك مفقودين مات كل اهلهم، او غادروا البلاد فلم يعد هناك من يطالب بهم. أنا تقديري ان عدد من فقدوا بالحرب ممكن أن يكون يفوق هذا العدد. واعلم شخصيا وعبر معرفتي الطويلة لأهالي المفقودين أن هناك من الأهالي من أقفلوا الموضوع نهائيا بقرار، ليأسهم من معرفة مصير ذويهم ولانهم لا يريدون العيش في هذا العذاب الذي نعيشه اليوم على وقع فتح المقابر الجماعية. يعني حتى اعرف انهم لا يفتحون التلفزيون على الأخبار إن كان الموضوع هو ملف المفقودين. ومنهم من اعترف لي

20051208-00076.R

بانهم لا يريدون المتابعة بكل بساطة: يعني عندهم امهم او أبوهم سيموت من الحسرة فالأفضل إقفال الموضوع وإقامة جناز او أستقبال تعاز. دفن افتراضي يعني!>>.

وتقول وداد ان هاتفها لا يتوقف عن الرنين .. لا تنهي جملتها حتى يتصل بها رجل يقول انه حليم ابن جورج شرفان المخطوف العام ١٩٧٧ في منطقة الحمراء، فتدعوه الى المؤتمر الصحافي ظهر غد في نقابة الصحافة داعية أياه أن ياتي معه بالاوراق الثبوتية لوالده و<<إذا في صورة بيكون منيح>>.

لكن ما هو التحرك الذي لا بد منه اليوم للجنة؟ تجيب <<منذ العام ١٩٨٢ ونحن نطالب بالحقيقة. فجاة كل الناس أصبحت تريد الحقيقة بعد اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه. صرخنا معهم ونزلنا معهم في المظاهرات لأننا أصحاب المصلحة الأولى بالحقيقة، فالحقيقة لا تتجزأ وليست انتقائية. لكن عندما كنا نقول من حقنا ان نعرف ان كان أهلنا موتى وأين دفنوا، كانوا يقولون لنا تريدون ان تنكأوا جراح الحرب!>>. تقاطعنا مكالمة اخرى من أخت مفقود تسأل ما هو فحص الحمض النووي وإن كان بإمكانها ان تعطي عينة من دمها ليعرفوا ان كانت الجثة لأخيها.

تتابع وداد <<المفرح ان الكثير من السياسيين اليوم يرددون ما كنا نقوله. لكن المخزي أن بينهم، والى جانب من أرتكب جرائم مباشرة ولديه خريطة طريق لمقابره الجماعية، سياسيون آخرون وقعوا لمجرمي الحرب على العفو العام متجاهلين الضحايا. نحن لا نريد أن نلغي قانون العفو، لكن كفى تلونا وتغيير مواقف! نحن بحاجة لرجال دولة يتحملون مسؤولية فتح هذا الملف مرة واحدة وأقفاله بطريقة صحيحة. فليشرفوا ويكشفوا عن زنودهم ويحفروا المقابر التي يعلمون حق العلم أين هي. هناك تقرير رسمي صدر عن لجنة تحقيق رسمية شكلت في العام ألفين ويقول انه هناك مقابر جماعية في كافة الأراضي اللبنانية: مقبرة مار متر وحرش بيروت والتحويطة والمقبرة الأنكليزية أضافة الى من سلموا الى اسرائيل ومن رموا بالبحر وغير ذلك. ولا مسؤول رف له جفن عندما صدر التقرير العام ٢٠٠٠. بل قيل لنا انه نتيجة مرور الزمن لا نقدر أن نتعرف على أصحابهم. لكن يا جماعة قلنا لهم، هناك فحص الحمض النووي، فقالوا.. ليست لدينا مختبرات مؤهلة وإرسال الفحوص الى الخارج مكلف! فجأة صارت عندنا إمكانيات!>>.

لكن ما هو مطلبهم؟ ترد <<نقول ان الانتقائية ممنوعة. ممنوع اللعب بالمقابر على ذوقهم، ممنوع ان يلعبوا بالجثث. ليست هناك جثة اهم من اخرى. أو رفات أعز من اخرى. يعني منذ العام ٢٠٠٠ قالت لجنة رسمية أن هناك مقابر على كافة الأراضي اللبنانية: ما معنى فتح مقبرة الآن في عنجر؟ لماذا عنجر وباحة وزارة الدفاع دون غيرهما؟ هذا نبش مقابر سياسي. ليس هناك من مسؤول سياسي او امني لا يعرف أين هي المقابر الجماعية. عندما أختار في توقيت محدد مقبرة في عنجر فذلك يعني انتقاء لردة فعل دون اخرى، أي لهدف يفيد جهة سياسية. أنا مرتاحة لفتح مقبرة عنجر كما كنت مرتاحة، كلجنة اهالي مخطوفين، لفتح مقبرة وزارة الدفاع. لكن ممنوع ان تتوقف العملية>>. وتضيف <<قد تكون هناك مقابر اكثر من المعترف بها بالتقرير الرسمي حيث قرأنا امس حسب أحدى المجلات انه في لبنان ٤٣٠ مقبرة جماعية. فلينطلق هذا النبش من وزارة الدفاع وعنجر وليكمل على المقابر المذكورة في التقرير الرسمي والبحث عن تلك غير الموجودة في التقرير او التحقق منها>>.

وتؤكد وداد حلواني أن ملف المفقودين والمخطوفين هو ملف انساني وملف يخص العدالة التي يجب أن يحصل عليها ضحايا الحرب المستمرة معاناتهم. لكن إن أستفاد أهالي المفقودين في سوريا وإسرائيل من ظروف سياسية مؤاتية لطرح ملفهم هل تظن ان الظرف ملائم لطرح ملف المفقودين على الأراضي اللبنانية؟ خصوصا وأن المسؤولين عن هذا الملف لا زالوا ناشطين على الساحة السياسية إن لم يكن في السلطة نفسها؟

20051208-0007C.R

تقول وداد <<الزيارات بدأت لكثير من الزعماء الذين شاركوا في الحرب وكانوا مسؤولين مباشرة او بشكل غير مباشر عن ملف المخطوفين والمفقودين عند الميليشيات اللبنانية. لكن للأسف، هناك من لا زال يماطل في إعطائنا موعدا، لا يقول لنا لا، لكنه يماطل. يعني أستقبلنا رئيس الحزب التقدمي وليد جنبلاط الذي زرناه كنائب وكصاحب ميليشيا في الحرب. زرنا النائب ميشال عون كذلك، طلبنا موعداً من قائد القوات اللبنانية سمير جعجع ومن آخرين>>. ومن الذي لم يماطل في الموعد؟ تقول <<جعجع>> . وإن استمر البقية في التسويف؟ تقول <<سنكون امام خيار واحد: لدينا قوائم بالمخطوفين وبالجهات المسؤولة عن خطفهم. سنقوم بنشر تلك القوائم وتعميمها في الصحف مطالبين المسؤولين عن خطفهم بكشف مصيرهم والمقابر الجماعية التي دفنوهم فيها.. أقول لك ان هذا الملف فتح بمقبرة ولن يقفل مرة اخرى قبل ان يعرف الجميع مصير ذويهم>>. ثم تقول <<يعني الضحية راكضة ورا الجلاد والجلاد هربان ..حلو والله! وبيطلع بيطالب بالحقيقة.. يبلش بحالو! إذا ما هو قاتلهم بيده، لكننا كلنا نعلم انه مسؤول لأنه كان على رأس هذه القوات اللبنانية. وكل الفرقاء المتحاربين على الساحة اللبنانية والحمدلله احياء يرزقون.. فليتفضلوا.. من يملك معلومات من ميليشياتهم المتقاعدة والتي لا تزال في محيطهم فليتفضلوا ويخبرونا>>.

<<انا متوترة كثيرا، واتصور ما يحسه اهالي المفقودين وهم يرون تقليب العظام على التلفزيون ويسمعون قرقعتها.، هم لا شك مثلي يتساءلون: هل يا ترى هذه القطعة تعود الى ابني او زوجي او أبي او ابنتي؟ >>. لكن ألا يعكس تشرذم لجان المخطوفين والمفقودين تسييسا واقعيا للقضية؟ تجيب <<تاريخيا كل ما اردنا هو الحقيقة والعدالة. ولتحقيق العدالة اليوم يجب ان يكفوا عن التوظيف السياسي لقضية بهذه الحساسية. نحن واهالي المعتقلين في سوريا وفي أسرائيل جسم واحد فحرقتنا واحدة ووجعنا واحد ومعاناتنا على يد المسلحين والميليشيات واحدة. نحن نعطي الأولوية لإطلاق الأحياء أينما كانوا. لكن لا يعني ذلك إلغاء الشق اللبناني كله! كاننا لم نخطف بعضنا ولم نذبح بعضنا>>.

لكن ماذا لو خذلتهم الدولة اليوم ايضا؟ تقول ليست لدي مرجعية غير السلطة. ولا أريد أن ابرّئ السلطة. هي تريد ان اعفيها لكنني لن أفعل. اعفت عن المجرمين؟ طيب. لكنني لن أعفيها من مسؤوليتها>>. والرهان على ماذا؟ تقول <<فتح الملف من خلال هذه المقابر لن نسمح بإقفاله. وان أقفل سنقيم كاهالي مخطوفين دعوى على الدولة اللبنانية الحالية لأننا نعتبر ان هناك أستمرارية في السلطة. سنقيمها لا أعرف أين: هنا أو في الخارج او في جامعة الدول العربية او أية جهة مؤهلة لحصولنا على حقنا.. كما أننا نثق بالقضاء اللبناني>>.

يذكر ان اللجنة تعقد غدا ظهرا مؤتمرا صحافيا في نقابة الصحافة بحضور أهالي المخطوفين حيث سيعلن عن التحرك التالي.

... الى منتدى الحوار

المنتـدى

الصفحة الأولى| أخبار لبنان| عربي ودولي| اقتصاد| ثقافة

رياضة| قضايا وآراء| الصفحة الأخيرة| صوت وصورة

©٢٠٠٥ جريدة السفير